

Distr.
GENERAL

A/AC.253/3
9 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة
المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية وابتخاذ مبادرات إضافية

الدورة التنظيمية

نيويورك، ١٩ - ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية

مقترحات بشأن العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية

تقرير الأمين العام

موجز

قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠، عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات. وأنشأت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥/٥٢، لجنة تحضيرية ستعقد دورة تنظيمية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد أعد هذا التقرير استجابة للقرار ٢٥/٥٢ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد الوثائق اللازمة للجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية وأن يقدم على وجه الخصوص تقريراً يتضمن توصيات ومقترحات بشأن تنظيم عمل اللجنة التحضيرية.

ويتضمن التقرير مقترحات مقدمة من الأمين العام بشأن نطاق الاستعراض الذي تجريه اللجنة التحضيرية والنظر في اتخاذ مبادرات إضافية وبشأن دور الهيئات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية. وسيتضمن التقرير أيضاً مقترحات بشأن تواريخ انعقاد الدورات الفنية للجنة التحضيرية في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وتواريخ انعقاد الدورة الاستثنائية ذاتها في سنة ٢٠٠٠.

ويخلص التقرير إلى أن الهدف من الدورة الاستثنائية ليس إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات القائمة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة وإنما هو إتاحة الفرصة للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في عملية التنمية لاعتماد تدابير ملموسة ولتحديد وسائل إضافية لتنفيذ الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة ولتجديد قوة الدفع السياسية تعزيزا للتقدم الاجتماعي في جميع المجتمعات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٦- ١	أولا - مقدمة
٤	٤- ١	ألف- الولاية
٤	٦- ٥	باء- أهداف الدورة الاستثنائية
٥	١٨- ٧	ثانيا - نطاق الاستعراض والنظر في اتخاذ مبادرات إضافية
٥	١٠- ٧	ألف- تقديم التقارير الوطنية
٥	١١	باء- تقييم الاتجاهات العالمية
٦	١٢-١٨	جيم- قضايا يمكن أن تطرح للنقاش
٩	١٩-٢٩	ثالثا - دور الهيئات الحكومية الدولية
٩	١٩-٢١	ألف- الجمعية العامة
١٠	٢٢-٢٦	باء- التنسيق مع لجنة التنمية الاجتماعية
١١	٢٧-٢٩	جيم- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١١	٣٠-٣٣	رابعا - دور منظومة الأمم المتحدة
١٣	٣٤-٣٧	خامسا - دور الوظائف الحكومية - الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى
١٣	٣٨-٣٩	سادسا - المبادرات الموازية الأخرى
١٤	٤٠-٤٤	سابعا - الترتيبات للدورات المقبلة
١٤	٤٠-٤١	ألف- اللجنة التحضيرية
١٤	٤٢-٤٤	باء- الدورة الاستثنائية
١٥	٤٥	ثامنا - الخلاصة
١٦	٢٠٠٠ و ١٩٩٩	المرفق - جدول زمني إرشادي للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية في العامين

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - أيدت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية اللذين اعتمدا في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥. وبموجب القرار ذاته، قررت الجمعية العامة أيضا، تلبية لدعوة مؤتمر القمة، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات.

٢ - ووصفت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٥١ العملية التنظيمية للدورة الاستثنائية، وأنشأت في قرارها ٢٥/٥٢ لجنة تحضيرية مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة، بمشاركة مراقبين وفقا للممارسات المعمول بها في الجمعية العامة. وقررت الجمعية العامة أيضا أن تعقد اللجنة التحضيرية دورة تنظيمية لمدة أربعة أيام في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨.

٣ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٥/٥٢ أن تبت اللجنة التحضيرية، في دورتها التنظيمية، في العملية التي يتعين اتباعها من أجل تحقيق غرض الدورة الاستثنائية فيما يتعلق بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وأن تنظر في الإجراءات والمبادرات الإضافية. وطلب إلى اللجنة أن تبت، ضمن جملة أمور، في برنامج عملها وتنظيم أعمالها، بما في ذلك مسائل مثل الوثائق والمساهمات الوطنية والمدخلات من منظومة الأمم المتحدة وانتخاب مكتبها ومشاركة المنظمات غير الحكومية وتواريخ انعقاد الدورة الاستثنائية وغير ذلك من المسائل التنظيمية.

٤ - وقد أعد هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة بأن يعد الأمين العام الوثائق اللازمة للجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية، وبشكل خاص أن يقدم تقريراً إلى الدورة التنظيمية يتضمن توصيات ومقترحات بشأن تنظيم أعمال اللجنة التحضيرية.

باء - أهداف الدورة الاستثنائية

٥ - إذا وضع في الاعتبار ما قرره الجمعية العامة من عقد دورة استثنائية من أجل إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ إجراءات ومبادرات إضافية، فإنه يبدو أن الأهداف الرئيسية للدورة الاستثنائية هي، لذلك، إعادة تأكيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة ومد أهمية تلك الاتفاقات وآثارها العملية إلى الألف القادمة من السنين.

٦ - ورغم أن الإطار الأساسي للمناقشة التي ستدور أثناء الدورة الاستثنائية سيتناول في المقام الأول إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية والتزاماته وتدابير السياسة العامة ذات الصلة، فيمكن للمناقشة أن تركز، في ضوء الظروف الجديدة والناشئة، على تحديد مقترحات مبتكرة وملموسة.

ثانيا - نطاق الاستعراض والنظر في اتخاذ مبادرات إضافية

ألف - تقديم التقارير الوطنية

٧ - أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج العمل هما في المقام الأول مسؤولية الحكومات، وإن كان التعاون والمساعدة الدوليان ضروريين من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وتحسين تنفيذ السياسات الوطنية.

٨ - وكررت الجمعية العامة في قراراتها ١٦١/٥٠ و ٢٠٢/٥١ و ٢٥/٥٢ الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة إلى الحكومات لإجراء تقييم، بصورة منتظمة، للتقدم المحرز صوب تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وشجعتها على تقديم هذه المعلومات، على أساس طوعي، إلى لجنة التنمية الاجتماعية.

٩ - ولغرض إجراء استعراض وتقييم لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيد الوطني، قد ترغب اللجنة التحضيرية في النظر في الوسائل التي يمكن بها تعزيز وتدعيم التنفيذ الوطني لالتزامات مؤتمر القمة عن طريق جملة أمور منها التعاون الدولي. وقد ترغب اللجنة في أن تطلب إلى الحكومات أن تقدم تقارير دولية تحدد التقدم المحرز والعقبات المصادفة في تحقيق الالتزامات، فضلا عن التقدم بمقترحات بشأن اتخاذ إجراءات وتدابير إضافية لكي تنظر فيها الدورة الاستثنائية.

١٠ - ولمساعدة الحكومات في هذا المسعى، ستصوغ الأمانة العامة مبادئ توجيهية وهيكلًا تتبعهما الحكومات وسيطلب إلى الحكومات أن تصف الجهود الوطنية ومن بينها خطط العمل الوطنية والسياسات وأن تقيم التقدم المحرز. واستنادا إلى تلك التقارير المقدمة من الحكومات وإلى مصادر معلومات الأمانة العامة ذاتها، ستجري الأمانة تحليلا لمستوى تنفيذ أحكام مؤتمر القمة عموما وتحدد القيود والعقبات ومواضع النجاح والدروس المستفادة. وسيقدم تقرير شامل إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الفنية التي تعقد في عام ٢٠٠٠. وسيضمن التقرير مقترحات لتعزيز القدرة الوطنية للبلدان على بلوغ أهداف ومقاصد إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة.

باء - تقييم الاتجاهات العالمية

١١ - لتزويد اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية بأحدث وأشمل استعراض للاتجاهات العالمية، ويكون مع ذلك موجزا، ويعتبر بمثابة المعلومات الأساسية التي تستند إليها اللجنة في مداولاتها، من المقترح تقديم موعد إصدار التقرير القادم بشأن دراسة الحالة الاقتصادية في العالم الذي يصدر كل أربع سنوات والمقرر إصداره أصلا في أوائل عام ٢٠٠١ إلى أوائل عام ٢٠٠٠. وسيركز التقرير، الذي سيأخذ شكلا جديدا وسيكون

مبسّطاً، على مسائل مستعرضة ومشتركة بين القطاعات، وطنية ودولية على السواء، وخاصة على التغييرات الهامة في الاتجاهات، التي لوحظت منذ انعقاد مؤتمر القمة، وبالتالي ييسر النظر في الإجراءات والمبادرات الإضافية المحتملة في الدورة الاستثنائية.

جيم - قضايا يمكن أن تطرح للنقاش

١٢ - إحدى السمات الهامة للرأي العالمي منذ انعقاد مؤتمر القمة هو زيادة اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص بالقضايا الاجتماعية. وقد وردت أمثلة كثيرة على ذلك، في تقارير الحكومات التي لخصها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة (A/52/305). وهناك أمثلة أخرى حديثة هي تزايد عدد البلدان النامية التي وضعت لنفسها أهدافاً للحد من الفقر واستراتيجيات شاملة للحد من الفقر، كما هو الحال في الصين؛ والتغيير في محور تركيز البنك الدولي على مسألة القضاء على الفقر؛ وتنقيح ميثاق الاتحاد الأوروبي بعد التفاوض عليه في امستردام عام ١٩٩٧ بإضافة فصل عن العمالة؛ وخطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أمام الكونغرس الأمريكي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والذي ركز بشكل رئيسي على السياسة الاجتماعية؛ وكذلك حضور أكثر من ١٢٠ بلداً - وهو رقم لم يسبق له مثيل - الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ١٩٩٨ التي ركزت على التكامل الاجتماعي.

١٣ - وليس هذا الاهتمام المتزايد مستغرباً، بالنظر إلى استمرار كثير من المشاكل الاجتماعية التي تنطوي على خطورة لا رجاء فيها. فما زال العدد المطلق للفقراء في ازدياد (انظر A/52/573). كما أن منظمة العمل الدولية تقدر أن هناك قرابة بليون شخص - أي نحو ٣٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في العالم - يعانون من البطالة أو نقص العمل^(١). وتشهد بلدان كثيرة أشكالاً من الصراع الأسري والمجتمعي والإقليمي والإثني ما زالت تقوض التكامل الاجتماعي. ومنذ عام ١٩٩٥، شهدت بعض البلدان تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً بسبب الحروب الأهلية، والأزمات المالية، وغير ذلك من أشكال التمزق السياسي أو الاقتصادي. وهناك شواهد قوية على استمرار هذه الأزمات، منها القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في مواضيع مثل الفقر، والقروض الصغيرة، والشراكة العالمية من أجل التنمية، والتدفقات المالية العالمية، والديون الخارجية، ومنع الجريمة، واللاجئين، والعنصرية والإرهاب.

١٤ - ورغم أن جميع البلدان التي أطلعت الأمين العام على الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التزامات مؤتمر القمة قد غيرت سياستها الوطنية اجتماعياً واقتصادياً، من السابق لأوانه كثيراً أن نلاحظ آثاراً لهذه التغييرات يمكن قياسها بسهولة. وسيكون استعراض هذه التغييرات أحد مهام عملية التحضير للدورة الاستثنائية. ومع ذلك لا نزاع على النتيجة النهائية وهي أن زيادة المبادرات الرئيسية المحسوسة وطنياً ودولياً أساسية لسرعة الانتقال نحو أهداف كوبنهاغن؛ وأن إعداد هذه المبادرات سيكون المهمة الرئيسية للدورة الخاصة.

١٥ - ومن الأساسي أن تتفق اللجنة التحضيرية خلال دورتها التنظيمية على جدول أعمال دورتها الفنية الأولى، وأن تبين مجالات الشؤون والقضايا التي تستدعي وضع معلومات أساسية عنها. ويمكن أن تكون

الإطارات الممكنة لجدول الأعمال القضايا الأساسية الثلاثة التي تناولها مؤتمر القمة، أو في الفصول الخمسة التي تشكل برنامج العمل. وهناك إمكانية مغرية أكثر هي جعل الالتزامات العشرة التي جعلها مؤتمر كوبنهاغن إطاراً للمناقشة: فقد كانت هذه هي المنجزات الأساسية التي تفاوض عليها مؤتمر القمة، ومن المنطقي بناء المناقشة عليها خلال الدورة الاستثنائية. ورغم تفاوت اتساعها، فإن هذه الالتزامات عموماً واضحة الهدف، مما يساعد على استمرار جعل الأعمال التحضيرية والمناقشة مركزة تركيزاً واضحاً.

١٦ - ويمكن تلخيص الالتزامات العشرة كما يلي:

الالتزام ١: تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية وطنية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية.

الالتزام ٢: القضاء على الفقر المدقع في العالم من خلال إجراءات وطنية حاسمة وتعاون دولي، في موعد مستهدف يحدده كل بلد.

الالتزام ٣: تعزيز العمالة الكاملة بوصفها هدفاً أساسياً للسياسة العامة.

الالتزام ٤: تحقيق التكامل الاجتماعي، بتشجيع إقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة وتقوم على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان.

الالتزام ٥: تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.

الالتزام ٦: تحقيق إمكانية الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية الأولية على نحو شامل ومتكافئ.

الالتزام ٧: التعجيل بتنمية موارد أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

الالتزام ٨: التأكد من تضمين برامج التكيف الهيكلي أهدافاً للتنمية الاجتماعية.

الالتزام ٩: زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية، و/أو من زيادة كفاءة الانتفاع بها زيادة كبيرة.

الالتزام ١٠: تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية بواسطة الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف.

١٧ - والتمعن في هذه الالتزامات يذكرنا كثيراً بقوة الأهداف الموضوعة في مؤتمر القمة، ومدى العمل الإضافي المطلوب لتحقيقها. وقد طرأ بعض التقدم على معظمها، لكن العمل الباقي اللازم لها جميعاً كثير.

وهناك أمثلة من القضايا التي تتعلق بكل مجال من هذه الالتزامات التي قد تود العملية التحضيرية أن تنظر فيها، ومنها:

١-١ - ما هي أخطر القيود الوطنية والدولية على التنمية الاجتماعية، وكيف يمكن إزالتها أو الحد منها بمنتهى الفعالية؟

٢-١ - ما هي آثار ازدياد التكامل الدولي على السياسة والتنمية الاجتماعيتين؟ وكيف يمكن مضاعفة الفوائد وخفض التكاليف إلى أقصى حد؟ وبالأذات، كيف يتسنى تمكين البلدان القليلة القدرة على الاستجابة للأسواق الأكثر انفتاحاً أو على جذب الأموال الخاصة، فرصة الاستفادة منها؟

٣-١ - ما هي الأنواع الأخرى من السلع والخدمات العامة التي لا يمكن تهيئتها دولياً وتعاونياً إلا بالكفاءة؟

٤-١ - ما هي الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لمواجهة ازدياد خطورة أشكال فشل الأسواق؟

٥-١ - كيف يمكن زيادة تحسين فعالية وكفاءة إيصال الخدمات العامة؟

١-٢ - كيف يمكن بأكبر قدر من الفعالية دعم البرامج والسياسات التي تزيد قدرة الفقراء على إعانة أنفسهم؟

٢-٢ - ما هو دور سياسة إعادة التوزيع بالإنصاف في القضاء على الفقر؟

١-٣ - هل يساعد فعلاً انخفاض التضخم وازدياد المنافسة الدولية عموماً على زيادة الاهتمام بنمو العمالة في سياسات الاقتصاد الكلي؟

٢-٣ - ما هي الطرق لزيادة العمالة الذاتية وتشجيع نمو المؤسسات الصغيرة؟

١-٤ - ما هي السياسات التي نجحت جداً في الحد من التمييز والصراع الإثني؟

١-٥ - هل هناك مبادرات أخرى في السياسة العامة يمكنها أن تسهم بشدة في زيادة المساواة بين المرأة والرجل؟

١-٦ - هل يمكن تعزيز الأهداف المحددة زمنياً لتحقيق التعليم الشامل وتهيئة خدمات الصحة الأساسية؟ وما هي المصادر المحلية والدولية التي يمكن البحث عنها لتهيئة الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف؟

١-٧ - ما هي أكثر السياسات نجاحاً في التعجيل بالتنمية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً؟ وما هي القوى الوطنية والدولية التي يمكن تعبئتها لتكثيف هذه السياسات واستخدامها في هذه البلدان جميعاً؟

١-٨ - ما هي أشكال التغيير التي طرأت على برامج التكيف الهيكلي منذ انعقاد مؤتمر القمة؟ ما سبب استمرار بعض برامج التكيف الهيكلي التي تبدي اهتماماً قليلاً بالآثار الاجتماعية؟ وما هي التغييرات الأخرى التي يمكن القيام بها؟

١-٩ - هل ازدادت الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية أو تحسنت فعالية استخدامها؟ إذا كان الأمر كذلك، ماذا كانت آثارها؟ وإذا لم يحدث ذلك فما السبب، وما هي النتائج؟

١-١٠ - هل كانت محاولات تعزيز محور تركيز التنمية الاجتماعية وزيادة التعاون من أجلها داخل منظومة الأمم المتحدة فعالة؟ وهل هناك تحسينات أخرى يمكن إدخالها؟

١٨ - كل هذه الأسئلة ببساطة تبين المواضيع التي يمكن مناقشتها. ومع ذلك فإن الغرض من الدورة الاستثنائية ليس مجرد الاستعراض وإنما أيضاً التعرف والاتفاق على مبادرات ملموسة من أجل توسيع وتعزيز العمل على تطبيق التزامات القمة وتحقيق الأهداف منها. لذلك من المفيد أن تقترح الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية المواضيع التي يجب إعداد ورقات المعلومات الأساسية استناداً إليها والتي قد ترغب البلدان ذاتها في العمل على إعدادها.

ثالثاً - دور الهيئات الحكومية الدولية

ألف - الجمعية العامة

١٩ - تعتبر الجمعية العامة، بوصفها أعلى آلية حكومية دولية، حسبما أكدته من جديد النصوص المعتمدة في كوبنهاغن، الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات وتقييمها بشأن المسائل المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة. وتتكون العملية الحكومية الدولية الثلاثية الطبقات التي تتولى هذه المتابعة من الجمعية العامة، من خلال دورها في صياغة السياسات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره في مجال التوجيه والتنسيق عموماً، ولجنة التنمية الاجتماعية المعاد تنشيطها.

٢٠ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، دأبت الجمعية العامة على النظر، في كل سنة، في بند مدرج في جدول أعمالها بعنوان "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". ويقدم الأمين العام تقارير سنوية

يصف فيها أنشطة المتابعة والإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بهذا الشأن.

٢١ - وقررت الجمعية العامة، لدى إنشائها للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، أن تكون اللجنة التحضيرية مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة، بمشاركة مراقبين وفقا للممارسات المعمول بها في الجمعية العامة؛ وقررت أن تبدأ اللجنة التحضيرية أنشطتها الموضوعية في عام ١٩٩٩ على أساس المدخلات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وأن تأخذ اللجنة التحضيرية في الاعتبار أيضا المساهمات المقدمة من جميع الأجهزة والوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

باء - التنسيق مع لجنة التنمية الاجتماعية

٢٢ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٧/١٩٩٦ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها لجنة فنية تابعة للمجلس، بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة مؤتمر القمة واستعراض تنفيذه. وتحقيقا لهذا الدور، وسّعت عضوية اللجنة وأصبحت اجتماعاتها سنوية ووضعت هيكل جديد لجدول أعمالها وبرنامج عملها المتعدد السنوات (للعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠) وذلك في إطار البند الموضوعي المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". كما نُقِّحت طريقة عمل اللجنة بحيث أصبحت تتضمن مناقشة لأفرقة خبراء وأجزاء خاصة بالمنظمات غير الحكومية بغرض إغناء قواعد بياناتها.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٢/٥١، بأن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية بالعمل في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ من أجل التحضير للدورة الاستثنائية، وفقا لبرنامج عملها المحدد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩٦.

٢٤ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، كرّست اللجنة مواضيعها ذات الأولوية للقضايا الأساسية التي عالجها مؤتمر القمة. ففي دورتها الاستثنائية المعقودة في عام ١٩٩٦، كان الموضوع بعنوان "الاستراتيجيات والأعمال المتصلة بالقضاء على الفقر"، وفي عام ١٩٩٧، كان الموضوع بعنوان "العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة"؛ وكان الموضوع في عام ١٩٩٨ بعنوان "تعزيز التكامل الاجتماعي ومشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومون والمستضعفون". وفي عام ١٩٩٩، ستنظر اللجنة في موضوعين هما: "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع" و "بدء الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة". وفي عام ٢٠٠٠، ستكرّس اللجنة عملها لـ "مساهمة اللجنة في الاستعراض الشامل لمتابعة نتائج مؤتمر القمة". وقد أحييت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تلك المواضيع إلى المجلس، وتجري حاليا إحالتها إلى اللجنة التحضيرية أيضا.

٢٥ - وفي الدورة السادسة والثلاثين التي عقدتها لجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ١٩٩٨، دُعيت عدة بلدان إلى تقديم بيانات خاصة عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتبين أن هذه الممارسة قيّمة وينبغي الاضطلاع بها على أساس منتظم.

٢٦ - ولمّا كان ينبغي للجنة التحضيرية الاضطلاع بعملها الموضوعي على أساس المدخلات المقدمة للجنة التنمية الاجتماعية، فمن الأهمية بمكان التنسيق بين هاتين الهيئتين. وعدا عن الطلب إلى اللجنة التحضيرية بأن تواصل تزويد لجنة التنمية المستدامة بالتقارير والقرارات المعتمدة التي تكون ذات صلة بعملها، فقد ترغب في النظر في تكليف اللجنة بمسؤولية العمل كمندوب لتقديم التقارير الوطنية والإقليمية، وتقاسم الخبرات وتحديد المبادرات الأخرى. ويمكن للأمانة أن تقدم إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٠، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، التقرير الشامل المتضمن تحليلات وتقييمات للمعلومات المقدمة من الحكومات عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة (انظر الفقرة ١٠ أعلاه).

جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٧ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٢٥/٥٢ أن متابعة مؤتمر القمة ستجري على أساس نهج متكامل للتنمية الاجتماعية وفي إطار المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وتنفيذ تلك النتائج.

٢٨ - وقد شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦١/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ على ضرورة مواصلة تعزيز التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وقرر أن يدرج المسألة في جدول أعمال دورته الموضوعية على أساس سنوي. وسيعقد المجلس دورة مستأنفة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ للنظر في هذه المسألة؛ وقد ترغب اللجنة التحضيرية في أن تأخذ في اعتبارها عندما تطلب إلى المجلس أن يسهم في عمل الدورة الاستثنائية، نتائج تلك الدورة المستأنفة، وأن تضمن على وجه الخصوص تنسيق النتائج المستخلصة من استعراض المؤتمرات الرئيسية الأخرى، ونقلها إلى عملية الدورة الاستثنائية. وقد ترغب اللجنة أيضا في دعوة المجلس إلى تعزيز دراسته الموضوعية لعمل لجانه الفنية، ولا سيما ما يتعلق منها باستنتاجاتها المتفق عليها وقراراتها.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس في قراره ٦٠/١٩٩٧ القيام في عام ١٩٩٩ باستعراض شامل لموضوع القضاء على الفقر، ليتسنى له الإسهام في الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض شامل لمؤتمر القمة وفي الاستعراض الخمسي لمنهاج عمل بيجين الذي سيجري أيضا في عام ٢٠٠٠.

رابعا - دور منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - دعا مؤتمر القمة إلى مشاركة معظم كيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وجددت الجمعية العامة في قراراتها ١٦١/٥٠ و ٢٠٢/٥١ و ٢٥/٥٢ دعوتها إلى جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة للاشتراك في أعمال متابعة مؤتمر القمة، ودعتها إلى تعزيز وتكثيف أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل لكي تأخذ في اعتبارها

متابعة مؤتمر القمة. وقررت الجمعية أيضا أن تأخذ اللجنة التحضيرية في اعتبارها المساهمات المقدمة من الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣١ - وقد ترغب اللجنة التحضيرية، واضعة في الاعتبار عمل فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٥ بشأن مواضيع: توفير الخدمات الأساسية للجميع، والعمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة، وهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك العمل الذي تقوم به اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، من أجل توفير دعم متناسق على صعيد المنظومة للإجراءات الوطنية الرامية إلى متابعة قرارات المؤتمرات الدولية الأخيرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين المتصلة بها، قد ترغب في دعوة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الاهتمام على سبيل الأولوية بتنفيذ مدخلات تلك الهيئات. وتجدر الإشارة إلى أن توصيات تلك الهيئات تركز بصورة أساسية على التنسيق على الصعيد الوطني. وينبغي دعوتها كذلك إلى تقديم تقارير عن دورها في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة والإسهام في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، ومن المفضل أن يتم ذلك في الدورات الموضوعية للجنة التحضيرية. ويمكن أن تتضمن تقاريرها أيضا مقترحات بأفكار وإجراءات ابتكارية. ويمكن أن يكون الإطار الذي تستند إليه تقاريرها الالتزامات العشرة الواردة في إعلان كوبنهاغن بقدر ما تتعلق بولايتها وميادين خبراتها التقنية الخاصة.

٣٢ - كما دعا مؤتمر القمة إلى تعزيز وتقوية تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية في مجال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما دعا منظمة التجارة العالمية إلى أن تنظر في الكيفية التي يمكن أن تسهم بها في تنفيذ برنامج العمل. وقد ترغب اللجنة التحضيرية في إعادة تأكيد هذا الطلب ودعوة الهيئات المشار إليها أعلاه إلى المشاركة بفعالية في التحضير للدورة الاستثنائية.

٣٣ - وبغية تعزيز تنفيذ النتائج على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، دعا مؤتمر القمة والجمعية العامة للجان الإقليمية لأن تقوم في إطار ولاياتها وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإقليمية بعقد اجتماع سياسي رفيع المستوى، كل سنتين، لاستعراض التقدم المحرز تجاه تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، ولتبادل وجهات النظر بشأن خبرات كل منها ولاعتماد التدابير المناسبة. وقد عقدت ثلاثة اجتماعات من هذا القبيل واحد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والآخر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والثالث في المنطقة الأوروبية. وقد ترغب اللجنة التحضيرية في أن تطلب عقد اجتماعات من هذا القبيل في منطقة أفريقيا ومنطقة غربي آسيا، وأن ترحب باجتماعات المتابعة التي عقدت في المناطق الثلاث الأولى. ويمكن للجنة أن تدعو للجان الإقليمية أيضا إلى تبيان وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

خامسا - دور الوظائف الحكومية - الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والعناصر الفاعلة الأخرى

٣٤ - وفقا للممارسة الجارية، تُدعى المنظمات الحكومية - الدولية إلى الإسهام والمشاركة في أعمال الدورة الاستثنائية وفي العملية التحضيرية لها.

٣٥ - وقد دأبت الجمعية العامة، منذ مؤتمر القمة على تأكيد الحاجة إلى قيام شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والعناصر الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وشجعتهم على المشاركة إلى أقصى حد ممكن في عملية التنفيذ المتصلة بمؤتمر القمة. وتضم تلك العناصر الفاعلة النواب البرلمانيين والنقابات العمالية والمعاهد الأكاديمية ومعاهد البحوث والمجموعات المجتمعية وأصحاب الأعمال التجارية والمجموعات الدينية ووسائل الإعلام.

٣٦ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا أن يكفل استفادة العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية من المشاركة النشطة لجميع الأطراف المعنية. وينبغي أن تدعو اللجنة التحضيرية منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى أداء دور نشط في العملية التحضيرية العامة المفضية إلى انعقاد الدورة الاستثنائية. وفضلا عن ذلك، قد ترغب اللجنة التحضيرية في تشجيع تلك المنظمات على تنظيم مناسبات موازية. وبإمكان اللجنة أيضا أن تنظر في إمكانية تشجيع الحكومات على إشراك ممثلي تلك المنظمات والمجموعات في عملياتها التحضيرية الوطنية وكذلك في وفودها إلى دورات اللجنة التحضيرية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة نفسها.

٣٧ - وضمنا لاتخاذ الترتيبات المناسبة من أجل إسهام المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية ذاتها، قدمت الأمانة العامة مقترحات في مذكرة منفصلة (A/AC.253/2).

سادسا - المبادرات الموازية الأخرى

٣٨ - سعيا من الأمانة العامة إلى إثراء النقاش والإسهام في العملية التحضيرية، كلفت خبراء بإعداد ورقات معلومات أساسية فنية بشأن مواضيع مختارة. وقد ترغب اللجنة التحضيرية أيضا في أن تشجع على عقد اجتماعات أفرقة خبراء / حلقات دراسية / ندوات / حلقات عمل بشأن المسائل ذات الصلة بالدورة الاستثنائية. ويمكن أن تجمع تلك اللقاءات بين خبراء من الحكومات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها ويمكن أن تنظمها الأمانة العامة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أو الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمعاهد الأكاديمية ومعاهد البحوث.

٣٩ - وقد طلب مؤتمر القمة إلى الأمين العام أن يكفل التنسيق الفعال لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن المؤتمر. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٥/٥٢، أن يكفل استفادة العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية من المشاركة النشطة لجميع الأطراف المعنية، وأن تتلقى الأمانة الدعم المناسب. وقد أنيطت مسؤولية التحضير للدورة الاستثنائية، في الأمانة العامة للأمم المتحدة

بشعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكي تقوم الأمانة العامة بتمويل تلك الأنشطة، قد ترغب اللجنة التحضيرية في أن تشجع الحكومات والمنظمات الحكومية - الدولية والمؤسسات والمشاريع الخاصة والأفراد المهتمين على المساهمة في الصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويذكر أن الجمعية العامة دعت الحكومات، في قرارها ٢٥/٥٢، إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني من أجل دعم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة، بما في ذلك التحضير للدورة الاستثنائية.

سابعاً - الترتيبات للدورات المقبلة

ألف - اللجنة التحضيرية

٤٠ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٢/٥١ و ٢٥/٥٢ أن تبدأ اللجنة التحضيرية أنشطتها الموضوعية في عام ١٩٩٩ على أساس المدخلات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤١ - وبالنظر إلى جدول اجتماعات الأمم المتحدة لعامي ١٩٩٩، و ٢٠٠٠، ولا سيما الدورتان السابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون للجنة التنمية الاجتماعية اللتان ستعقدان من ٩ إلى ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ ومن ٧ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، فقد ترغب اللجنة التحضيرية في أن تقرر عقد دورتيها الموضوعيتين الأولى والثانية، في نيويورك، من ١٧ إلى ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩ ومن ٣ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، لمدة ١٠ أيام عمل لكل من الدورتين.

باء - الدورة الاستثنائية

٤٢ - استناداً إلى الخبرة المكتسبة من تنظيم الدورات الاستثنائية السابقة للجمعية العامة ومؤتمر القمة وغيره من المؤتمرات الكبرى المعقودة في السنوات الأخيرة تحت رعاية الأمم المتحدة، يقترح أن تعقد الدورة الاستثنائية لمدة خمسة أيام عمل وذلك لتمكين ممثلي جميع الدول الأعضاء للإدلاء ببياناتهم، وإتاحة التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات وتوفير الوقت الكافي للتوصل إلى اتفاق بشأن مبادرات ملموسة.

٤٣ - وطرحَت الخيارات الثلاثة التالية بشأن مواعيد انعقاد الدورة الاستثنائية، كي تنظر فيها اللجنة التحضيرية، وذلك بالاستناد إلى جدول اجتماعات الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠، ولا سيما موعد انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية والموعِد المقترح لانعقاد الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية في العام ٢٠٠٠ (انظر الفقرة ٤١ أعلاه):

٢٢ إلى ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٠

١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

٢٨ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ويرد في المرفق جدول زمني إرشادي للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٤٤ - وأخيرا سوف يتعين على اللجنة التحضيرية أن تبت في مستوى التمثيل في الدورة الاستثنائية، مع مراعاة أن مؤتمر القمة جمع لأول مرة في التاريخ ١١٧ من رؤساء الدول والحكومات، ووفودا من ١٨٦ بلدا، وعددا كبيرا من ممثلي المنظمات الحكومية - الدولية وغير الحكومية ووسائل الإعلام وذلك لجعل موضوع التنمية الاجتماعية محور الحوار والاستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي.

ثامنا - الخلاصة

٤٥ - من المهم ترديد تأكيد أن هدف الدورة الاستثنائية لا ينبغي أن يكون إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات القائمة الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن الصادرين عن مؤتمر القمة، وإنما ينبغي أن ينطوي على إتاحة الفرصة للحكومات وغيرها من العناصر الفاعلة في عملية التنمية، المجتمعمة في الجمعية العامة، لاعتماد تدابير ملموسة وتحديد وسائل إضافية لتنفيذ الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة، وتجديد قوة الدفع السياسي دعما للتقدم الاجتماعي في كافة المجتمعات.

الحاشية

(١) انظر منظمة الصحة العالمية: العمالة العالمية ١٩٩٦/١٩٩٧: السياسات الوطنية في سياق

عالمي (جنيف، ١٩٩٦).

المرفق

جدول زمني إرشادي للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية
في العامين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠

<u>الشهر / السنة</u>	<u>الاجتماع</u>	<u>الإجراءات</u>
٩ - ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩	لجنة التنمية الاجتماعية: الدورة السابعة والثلاثون	الموضوع: "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع، الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"
١٧ - ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩	اللجنة التحضيرية: الدورة الأولى	مقترحات بشأن جدول أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية؛ وثائق إضافية
تموز/يوليه ١٩٩٩	المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الدورة الموضوعية	الاستعراض الشامل لموضوع استئصال الفقر، مساهمة في الدورة الاستثنائية
تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	الجمعية العامة: الدورة الخامسة والأربعون	تقييم وتقديم توجيهات إضافية
٧ - ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠	لجنة التنمية الاجتماعية: الدورة الثامنة والثلاثون	تقديم مقترحات إلى اللجنة التحضيرية بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة عموماً
٣ - ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	اللجنة التحضيرية: الدورة الثانية	تقديم مقترحات إلى الدورة الاستثنائية
٢٢ - ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ أو ١٩ - ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أو ٢٨ آب/ أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة	استعراض الاتفاقات المبرمة في مؤتمر القمة والنظر في مزيد من المبادرات
تموز/يوليه ٢٠٠٠	المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الدورة الموضوعية	النظر في تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن أعمال دورتها الثامنة والثلاثين
تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	الجمعية العامة: الدورة الخامسة والخمسون	النظر في تقرير الدورة الاستثنائية

— — — — —